المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵖⵔⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

التقارير السنوية حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

2023 - 2019

@CNDHMAROC

WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA

التقارير السنوية حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

2023 - 2019

منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط – المغرب

©CNDH - 2024

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

التقارير السنوية حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

2023 - 2019

2004 - 2024

تقديم

نخلد هذه السنة الذكرى العشرين لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة (2004-2024)، باعتبارها محطة بارزة، بل فاصلة، ولبنة ضمن أسس البناء والانتقال الديمقراطي وتوطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات...

ذكرى مسار تتبُّع تنفيذ توصيات الهيئة والإصلاحات الجوهرية التي كان هدفها ومُنطلقها. مسار لم ينته بدسترة هذه التوصيات ضمن ميثاق وطني للحقوق والحريات، بل أصبح يكفله الدستور المغربي ضمنيا.

واحتفاء بذكرى المحطة والمسار، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان فعاليات وتظاهرات غنية ومتنوعة ستستمر طيلة هذه السنة، أبرزها معرض الصور، الذي يتقفى أثر وانعكاسات الهيئة، ومسار تتبع تنفيذ توصياتها، انطلاقا من فكرة التأسيس ورفع توصية الإحداث إلى صاحب الجلالة سنة 2003، مرورا بجلسات الاستماع وأشغال الهيئة، ووصولا إلى استقبال الأسر وتسليم المقررات للضحايا وذوي الحقوق، وتأهيل أماكن حفظ الذاكرة، وأرشفة رصيد العدالة الانتقالية بالمغرب وحفظه.

هذا المعرض، هو لمحة، أكيد صغيرة جدا في مسار...؛ مسار عرف دينامية مجتمعية يستحضر تراكمات سابقة، ولاسيما تجربة هيئة التحكيم المستقلة للتعويض؛ مسار قائم على التقائية فريدة، بل استثنائية وغير مسبوقة في تجارب العدالة الانتقالية، بين إرادة مجتمع بمختلف فعالياته، وإرادة دولة تسعى إلى الإنصاف والعدل بأفق استشرافي يربط دوما وباستمرارية، خلال مختلف محطاته، بين الماضي والمستقبل، وبين المصالحة وجبر الضرر وعدم التكرار وتحقيق التنمية...

فهيئة الإنصاف والمصالحة لم تقتصر على حل إشكاليات الماضي فقط، بل زرعت بذور تحول مستمر طبع بانعكاساته المشهد السياسي المغربي ومكَّن من إغناء الذاكرة الجماعية وإرساء أسس تحول ديمقراطي هيكلي وعميق.

لقد جسدت هذه التجربة، الفريدة وغير المسبوقة في سياقنا الإقليمي، إرادة جماعية تهدف إلى إعادة بناء النسيج المجتمعي والسياسي على أسس جديدة. وكلما تعمقنا في تحليل هذه التجربة المغربية بمقوماتها وسياقاتها، التي تجاوزت أصداؤها الحدود الجغرافية والثقافية الوطنية بالتأكيد، إلا وزاد الاقتناع بكونها تمثل نهجا هادئا ورصينا وممارسة فضلى حقيقية.

وكما نجحنا في بلورة نموذجنا الخاص، الذي أصبح يشكل بتطوراته وانعكاساته وأثره، مرجعا لتجارب لاحقة عديدة، نجحنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتبارنا مكلفين بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في مواكبة عائلات الضحايا في إعداد الملفات وفي تسليم المقررات التحكيمية للضحايا وذوي الحقوق الذين صدرت لهم توصية من الهيئة بذلك.

طيلة مسار متابعة التنفيذ وبفضل التزام حقيقي وانخراط جاد للشركاء، من رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والعدل والوظيفة العمومية والقضاء وقطاعات الأمن الوطني والدرك الملكي ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومكتب الإيداع والتدبير وشركاء دوليين، نجح هذا النموذج المغربي في إجلاء الحقيقة وجبر الأضرار وتسوية الأوضاع، وأيضا في حفظ ذاكرتنا الجماعية.

ونحن على مشارف الانتهاء من ترميم وإعادة تأهيل وفتح فضاءات حفظ الذاكرة، نحرص على رقمنة أرشيف العدالة الانتقالية لحفظ ذاكرة هذا المسار.

هذا الانخراط والالتزام والإعمال الفعلي للتوصيات الوجيهة لجبر الأضرار وضمان عدم التكرار، سنسلط الضوء عليه ضمن محاور فعاليات تخليدنا للذكرى العشرين لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

هذا الاحتفاء، الذي سيمتد طيلة سنة 2024، يتمحور حول برنامج غني ومتنوع يبرز ثراء هذه التجربة وأثرها، من خلال محاور رئيسية: الذاكرة والتاريخ؛ تقارير حول تفعيل التوصيات ومؤلفات وإصدارات حول التجربة وأشرطة وثائقية وتواصلية؛ تظاهرات فنية وثقافية وأكاديمية؛ (...)، ذات بعد جهوي ووطني ودولي.

سنكون سعداء بالترحيب بكن وبكم في كل محطة من هذه المحطات للاحتفاء بعشرينية هيئة الانصاف والمصالحة باعتبارها إرادة دولة ومجتمع من أجل المستقبل.

السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2019

في أرقام

624

عدد مقررات هيئة الإنصاف
والمصالحة التي تم تنفيذها

87

مليون درهم
المبلغ الإجمالي المرصود
لهذه العملية

1. في إطار تكليف، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، للمجلس الاستشاري، المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، بتاريخ 6 يناير 2006، بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بما فيها تلك المتعلقة بالكشف عن مصير مجموعة من ضحايا الاختفاء، وحفظ أماكن الذاكرة والتعويض المالي والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية والتغطية الصحية، للضحايا وذوي حقوقهم.
2. أصدرت رئيسة المجلس قرارا بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بعد لقاءات متعددة مع جمعيات حقوقية وجمعيات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أولا : الكشف عن الحقيقة

3. يبلغ عدد حالات الاختفاء القسري أو اللاطوعي التي عالجتها هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة، 805 حالة. علما بأن هذا العدد يتجاوز عدد الطلبات التي تم تقديمها لهيئة الإنصاف والمصالحة من قبل عائلات الضحايا والعدد المقدم من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وتتوزع هذه الحالات على الشكل التالي:

- 702حالة تم استجلاء الحقيقة بشأنها تماما من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة؛
- 101 حالة تم استجلاء الحقيقة بشأنها في انتظار تلقي الوثائق القانونية الضرورية لتحديد ذوي الحقوق، بحيث ينبغي عليهم تقديم رسم الإراثة، وشهادة الحياة ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية، لكل فرد من ذوي الحقوق؛
- حالتان اعتبرت لجنة المتابعة، أن التحريات التي أجريت بشأنهما، لم تفض إلى تحديد مدى تورط أحد أجهزة الدولة في الاختفاء أو مسؤوليتها عنه.

4. تابع المجلس، منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، بتنسيق مع السلطات العمومية، تعاونه مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل تقديم الأجوبة والوثائق اللازمة لحالات الاختفاء المرتبطة بالنزاع المسلح بالأقاليم الجنوبية، المحالة منها على السلطات المغربية. وذلك اعتبارا للنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر ولاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، والتي تتولى بموجبها اللجنة الدولية للصليب الأحمر متابعة ملف المفقودين المغاربة داخل الترابين المغربي والجزائري.

5. وقد عقد المجلس في هذا الإطار بمقره بالرباط، 23 لقاء مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولقاء واحدا بمدينة العيون، تم خلالها دراسة حالات الاختفاء المرتبطة بالنزاع المسلح بالأقاليم الجنوبية، المحالة على السلطات المغربية من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. حيت أسفرت دراسة هذه الحالات البالغ عددها 427 حالة، عما يلي:

- حذف ثلاثة عشرة (13) حالة مكررة؛
- أربع (4) حالات، اعتبر أصحابها أحياء؛
- 121 مدنيا، توفوا أثناء احتجازهم؛
- 123 عسكريا، توفوا أثناء الاشتباكات المسلحة؛
- 165 حالة، لم يقدم المصدر المعطيات الكافية بشأنها لتعميق البحث حول هويات أصحابها.

ثانيا : جبر الضرر الفردي

6. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال سنة 2019 جهوده من أجل تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بجبر الأضرار الفردية، متداركا التأخر الذي نتج عنه عدم تمكن لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من تفعيل ما تبقى من توصيات.

7. عمل المجلس بخصوص تسوية ما تبقى من ملفات الضحايا وذوي الحقوق على تعبئة الاعتمادات المالية الضرورية، من أجل تنفيذ التوصيات المرتبطة بالتعويض والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية. تم تفعيل مقررات تحكيمية لفائدة 624 حالة ذات صلة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بقيمة إجمالية بلغت سبعة وثمانون مليون درهم، ومن بينهم:

- ثمانون (80) مستفيدا من الضحايا المدنيين الذين اختطفوا من طرف عناصر البوليساريو ؛
- ثمان وعشرون (28) مستفيدا من ذوي حقوق ضحايا كانوا في عداد مجهولي المصير؛
- ثلاثمائة وسبعة وستين (367) مستفيدا من مجموعة تلاميذ أهرمومو؛
- مائة وعشرة (110) مستفيدا من الإدماج الاجتماعي.

8. والتزاما من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمراعاة القرب من الضحايا وعائلاتهم، وأمام تعذر تنقل بعض المستفيدين المقيمين بالأقاليم الجنوبية، للمقر المركزي للمجلس، انتقل أطر

المجلس للمدن التي يقطن بها هؤلاء الضحايا وذوي الحقوق لتسليمهم مستحقاتهم.

9. وتواصل لجنة متابعة تفعيل التوصيات، مجهوداتها إلى جانب باقي الشركاء المعنيين بالتفعيل، لاستنفاذ الإجراءات التقنية والإدارية بخصوص ملفات التقاعد التكميلي التي تهم عددا من الضحايا الذين أدمجوا بالوظيفة أو المؤسسات العمومية، تنفيذا لتوصية الإدماج الاجتماعي في سن متأخر.

10. يسجل المجلس أن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي الذين يتوفرون على مقررات تحكيمية، لا يستفيدون من برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفئات في وضعية هشاشة، وذلك بسبب توفرهم على بطاقة التغطية الصحية التي يوفرها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، علما أن الدولة هي من ترصد الاعتمادات المخصصة له في هذا الإطار.

ثالثا : حفظ الذاكرة

11. واصل المجلس عمله بخصوص فضاءات حفظ الذاكرة في المناطق التي كانت موضوع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بعقد عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين المعنيين من أجل التسريع بإنجاز المشاريع المقترحة وكانت كالتالي:

- عقد اجتماعات مع السيد عامل إقليم ميدلت، بحضور ممثل عن المصالح المركزية لوزارة الداخلية، لتسريع وثيرة إنهاء الدراسات التقنية، وبدء أشغال تهيئة فضاء المعتقل السابق بتزمامارت.
- عقد اجتماع مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة، لبناء ملعب القرب بقرية تازمامارت، ووزارة الفلاحة للمساهمة في تشجير الفضاء ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لبناء مسجد بالقرية. وقد استجابت جميع القطاعات الوزارية لطلبات المجلس.
- عقد اجتماع مع السيد والي جهة طنجة الحسيمة بحضور السيد عامل إقليم تطوان، للتداول في موضوع تجاوز الصعوبات التي تعيق تسلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدار ابريشة، حتى يتمكن من مباشرة تفعيل التوصية المتعلقة بها.
- عقد اجتماع بمقر وزارة الثقافة والشبيبة والرياضة، تم خلاله التداول بشأن عقد شراكة لتهيئة المعتقل السري السابق بأكدز.

2020

في أرقام

131

عدد المقررات الصادرة

280

عدد المستفيدين من المقررات

حوالي **29** مليون درهم

المبلغ الإجمالي المرصود لهذه العملية

156

عدد بطائق التغطية الصحية الصادرة

1. أصدرت رئيسة المجلس بتاريخ 3 شتنبر 2020 قرارا بإعادة هيكلة لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتدعيم طاقمها الإداري والحرص على تفرغه لتسريع وتيرة تفعيل التوصيات.

2. واصلت لجنة متابعة تفعيل التوصيات متابعة تسوية ما تبقى من ملفات عالقة، على مستوى التعويض المالي والإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية والتغطية الصحية، للضحايا وذوي حقوقهم وكذا على مستوى برامج حفظ فضاءات الذاكرة.

3. وعقدت رئاسة المجلس عدة لقاءات مع رئاسة الحكومة وباقي القطاعات الوزارية المعنية بتفعيل التوصيات، كل في مجال اختصاصه، وذلك لتدارك التأخير الحاصل على مستوى تنفيذ ما تبقى من توصيات، خاصة منها ما يهم التوصيات المتعلقة بجبر الأضرار الفردية وحفظ الذاكرة. وأسفرت اللقاءات مع المسؤولين بالقطاعات الحكومية المعنية، على تعبئة الاعتمادات المالية الضرورية، لتنفيذ التوصيات المرتبطة بالتعويض والتقاعد التكميلي، حيث رصدت وزارة المالية 50 مليون درهم في نونبر 2020 لدى رئاسة الحكومة لتسوية توصية التقاعد التكميلي وتنفيذ جزء من المقررات التحكيمية الخاصة بجبر الضرر الفردي.

4. كما كثفت رئاسة المجلس، لقاءاتها مع جمعيات حقوقية وجمعيات ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وممثلي الضحايا، تم خلالها تقديم مقاربة المجلس من أجل تسريع وتيرة تفعيل ما تبقى من توصيات، وخاصة تلك المتعلقة بجبر الأضرار الفردية.

أولا: الكشف عن الحقيقة

5. واصل المجلس تقديم أجوبة للحكومة على الحالات التي تتضمنها لوائح الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة. كما واصل وبتنسيق مع السلطات العمومية، تفاعله مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل تقديم الأجوبة والوثائق اللازمة لحالات الاختفاء المرتبطة بالنزاع المسلح بالأقاليم الجنوبية، وذلك اعتمادا على المعطيات التي تتوفر بخصوص كشف الحقيقة.

ثانيا: جبر الضرر الفردي

1. التعويض المالي

6. قامت لجنة المتابعة بإصدار131 مقررا تحكيميا، لفائدة 280 مستفيدا بمبلغ إجمالي قدره 28.656.900 درهم، بعد استكمال الوثائق الضرورية من طرف الضحايا أو ذوي الحقوق. ولم يتم لحد الآن توصل المجلس بالاعتمادات المالية لتسليمها لهم. كما تواصل لجنة المتابعة اتصالاتها مع عدد من ذوي الحقوق لاستكمال الوثائق من أجل تجهيز ملفاتهم وإصدار مقررات تحكيمية خاصة بهم.

2. التغطية الصحية

7. بلغ عدد الملفات المحالة على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي من 02 يناير 2020 إلى غاية 31 دجنبر 2020، ما مجموعه 156 ملفا، ليصل بذلك العدد الإجمالي لمجموع البطائق الموزعة إلى 8796 بطاقة، يستفيد منها ما مجموعه 58.437 مستفيد. وعملت لجنة المتابعة خلال جائحة كوفيد 19 على تمكين الطالبين لبطائق التغطية الصحية فور التوصل بها من إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي باستعمال تطبيق واتساب، وتم تسليم البطائق الأصلية للجان الجهوية، بعد رفع الحجر الصحي، قصد تسليمها لأصحابها.

8. كما واصل المجلس التكفل الطبي بالحالات المرضية المستعجلة، حيت استفاد 6 أفراد من 23 تدخلا طبيا استعجاليا، خلال سنة 2020، بتكلفة مالية بلغت 293.813.15 درهم.

9. 463. قام المجلس بمراسلة رئاسة الحكومة بخصوص شكايات ضحايا ماضي الانتهاكات وذوي الحقوق يتظلمون من خلالها من إقصائهم من الاستفادة من الدعم الحكومي باعتبارهم من الفئات المتضررة من تداعيات وباء كوفيد 19. كما أكد المجلس على هشاشة هذه الفئة خلال تقديمه لرأيه الاستشاري لمشروع قانون رقم 18.72 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

3. التقاعد التكميلي

10. قام المجلس بمراسلة كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أكتوبر 2019 وفي يناير 2020 بخصوص تحيين نتائج الدراسة التي أنجزت سنة 2017، وصندوق الإيداع والتدبير بتاريخ 21 فبراير و7 دجنبر 2020 بخصوص نفس الموضوع. كما تم عقد عدد من الاجتماعات

التقنية بين لجنة المتابعة وصندوق الإيداع والتدبير لتحديد الإجراءات الإدارية والمالية لتنفيذ توصية هيئة الانصاف والمصالحة الخاصة بالتقاعد التكميلي. وتبعا لذلك، تم تحيين الدراسة الخاصة بتحديد الكلفة المالية الإجمالية لتسوية ملف التقاعد التكميلي، حيث تم رصد المبلغ الضروري لذلك من طرف وزارة المالية، على أن يتم المصادقة في مجلس الحكومة على مرسوم يتعلق بإنشاء نظام تقاعد تكميلي من طرف هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والتوقيع على اتفاقية تسيير النظام من طرف الحكومة، مما سيمكن من تفعيل توصية التقاعد التكميلي. وتهم التوصية بعض ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الإنسان الذين تم توظيفهم بموجب ترخيص استثنائي رغم تجاوزهم السن القانوني.

ثالثا: حفظ الذاكرة

11. بادرت رئيسة المجلس الى عقد لقاءات واجتماعات مع مختلف الشركاء على المستوى المحلي والجهوي والمركزي، وفق مقاربة جديدة تروم تفعيل استراتيجية مندمجة لتسريع وتيرة الإنجاز وتكتيف التواصل والقيام بزيارات ميدانية لمواقع حفظ الذاكرة والتي أعلنت عليها خلال تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة درعة تافيلالت في أكتوبر 2020، باعتبارها الجهة التي استقطبت معظم برامج جبر الضرر الجماعي ومراكز حفظ الذاكرة.

12. تم عقد اجتماعات مع والي الجهة ومع السادة عمال ميدلت وورززات وزاكورة وتنغير لتقييم مدى تقدم الأوراش المتعلقة بأماكن حفظ الذاكرة، بحضور مختلف الإدارات المعنية. وقد سمحت هذه اللقاءات المباشرة والزيارات الميدانية بصحبة مختلف الشركاء، بالوقوف عن الصعوبات والإكراهات التي تطيل من أمد إنجاز هذه البرامج وأسباب تأخرها. وتم وضع أجندة زمنية لتجاوز هذه الصعوبات.

13. كما اطلعت رئيسة المجلس على تقدم الأشغال بمركز تازممارت، وإعادة تهيئة مقبرة أكدز، فضلا عن الاتفاق مع السلطات المحلية لتشجير مقبرة قلعة مكونة.

14. بالإضافة إلى ذلك، تم الشروع في إجراء الدراسات المتحفية والسينوغرافيا لإحداث متحف الحسيمة، حيث تمت الاستعانة بمستشارين متخصصين للقيام بهذه الدراسات، قبل الشروع في أعمال التطوير والتركيبات الفنية والمعدات. وستتيح الأبحاث والاستقصاءات التي يتم إجراؤها تحديد عناصر محتوى المعارض. وقد تم إطلاق هذه الدراسات في لقاء عقد بمقر المجلس في أكتوبر 2020 بحضور جميع الشركاء، ومنهم وزارة الداخلية، وزارة الثقافة والشباب والرياضة وجهة طنجة - الحسيمة - تطوان والمجلس الجماعي للحسيمة، الذين أكدوا بهذه

المناسبة التزامهم وتعبئتهم من أجل إكمال هذا المشروع. وكان قد تم التوقيع على اتفاقيتين سنة 2019 لتنفيذ مشروع لإحداث متحف الحسيمة.

15. عقدت رئيسة المجلس لقاءات تشاورية مع فاعلين وطنيين بشأن مشروع إحداث وحدة لحفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ الراهن بكل روافده ودعم إعماله بالمناهج والمقررات التعليمية.

16. ومساهمة منه في حفظ الذاكرة وتحصينها وتملك الماضي المشترك وتعزيز مسارات المصالحة، قام المجلس بطبع ونشر سيرة ذاتية لأحد ضحايا الاختفاء القسري بمعتقلي أكذز وقلعة مكونة. وتم تقديم هذا العمل في المعرض الدولي للنشر والكتاب، في 10 فبراير 2020، ويتضمن هذا العمل توثيق ونشر شهادات لأحد ضحايا الاختفاء القسري بمطار آنفا المعروف بـ «الكوربيس».

2021

في أرقام

عدد المقررات التحكيمية:

147

المبلغ الإجمالي للتعويضات:

16.519.296 درهم

عدد المستفيدين من التقاعد التكميلي:

99

عدد بطائق التغطية الصحية الصادرة:

30

1. واصل المجلس خلال سنة 2021، تحت إشراف رئيسته، مهامه المرتبطة بمتابعة تفعيل ما تبقى من برامج وتوصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة منها ما يهم برامج حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي والفردي وتنفيذ المقررات التحكيمية لبعض ملفات ضحايا الاختفاء القسري. ومن أجل تسريع وتيرة تنفيذ التوصيات والبرامج، قامت لجنة المتابعة بإعادة ترتيب أولوياتها واعتماد برنامج سنوي يتضمن تواريخ مضبوطة للأجرأة، وفق المجالات التالية:

أولا: في مجال حفظ الذاكرة

2. علاقة ببرامج حفظ الذاكرة، المرتبطة بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كما هي منصوص عليها في التقرير الختامي، أطلق المجلس، منذ شهر أكتوبر 2020، دينامية جديدة لتسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات بتنسيق دائم ومتواصل مع وزارة الداخلية. وتهم هذه البرامج تحويل فضاءات المعتقلات السرية إلى فضاءات حفظ الذاكرة وإلى مركبات سوسيو-اقتصادية وثقافية، تروم تنمية المناطق المعنية بالحفظ الإيجابي للذاكرة وفق مقاربة تروم الربط بين مشاريع مذرة للدخل تستفيد منها الساكنة وحفظ الذاكرة. ويمكن إجمال البرامج التي يتم الاشتغال عليها في ما يلي:

1. فضاء المعتقل السابق بتازمامارت

3. بموجب اتفاقية شراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الإسكان، سبق توقيعها بتاريخ 25 نونبر 2008، تم رصد مبلغ ستة (6) ملايين درهم لتهيئة فضاء المعتقل السابق بتازمامارت. وبفضل الدينامية الجديدة التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ أكتوبر 2020، أضافت وزارة الإسكان، ستة (6) ملايين درهم لتستجيب للتعديلات التي أدخلت على التصور الأصلي لتهيئة الفضاء. وقد نتج عن تراجع المجلس الانخراط الجاد لعدد من القطاعات الحكومية.

4. ساهمت وزارة الفلاحة، بمبلغ 18,3 مليون درهم، من أجل المحافظة على 420 هكتار من الأراضي وحسن استغلالها عبر توسيع غرس أشجار الزيتون (50 هكتار)، واللوز (50 هكتار) وشجر الصبار (20 هكتار) وزراعة الأعشاب الطبية (200 هكتار). كما ساهمت وزارة الفلاحة في تمويل مشاريع مذرة للدخل لفائدة النساء والشباب (تربية الماعز / تربية النحل). كما تتضمن مساهمة وزارة الفلاحة دعم الساكنة في تعزيز قدراتهم لإنجاح المشاريع.

5. وتقدر مساهمة وزارة الشباب والرياضة المتعلقة ببناء ملعب للقرب متعدد الرياضات بقرية تازمامارت من صنف «E» على مساحة إجمالية تقدر ب 1200 متر مربع وبكلفة مالية تقدر ب 800 ألف درهم لتغطية مصاريف البناء.

6. وتكلفت وزارة الصحة ببناء مؤسسة صحية جديدة خارج فضاء المعتقل السابق، وتجهيزها بتكلفة إجمالية تبلغ 900 ألف درهم.

7. كما التزمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببناء مسجد بقرية تازمامارت لفائدة ساكنة القرية.

8. وقف الوفد الذي رافق رئيسة المجلس خلال زيارته لعين المكان بتاريخ 18 دجنبر 2021، على تقدم نسبة إنجاز المشاريع التي بلغت 95%. ومازال المجلس يعمل مع السلطات المعنية والجمعيات لوضع هياكل تدبير الفضاء من طرف الساكنة.

2. متحف الحسيمة

9. عقدت رئيسة المجلس، خلال شهر يوليوز 2021، اجتماعا مع عامل إقليم الحسيمة بحضور رئيس المجلس الإقليمي للوقوف على تقدم الأشغال المتعلقة بمتحف الحسيمة. والتداول حول تعبئة الموارد المالية الضرورية والانفتاح على المكونات المتنوعة للمنطقة. ويحرص المجلس على أن يكون المتحف المرتقب دعامة للذاكرة المغربية بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولبنة من اللبنات التي تغني تاريخ المغرب وذاكرته المشتركة.

3. فضاء معتقل أكدز

10. بنفس المقاربة التشاركية التي اشتغل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل تسريع وتيرة الإنجاز بفضاء تازمامارت. يعمل المجلس على تحديد الكلفة الإجمالية لتهيئة المعتقل السابق، وتوسيع الشراكات لتشمل قطاعات حكومية معنية بحفظ الذاكرة والتنمية المجالية. وستطلق عملية وضع برمجة إعادة هيكلة فضاء أكدز في بداية سنة 2022.

4. مقبرة ضحايا أحداث يونيو1981

11. سبق للجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أن قامت بتهيئة مقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981، وبناء المرافق التابعة لها وتكسية القبور ووضع شاهدة جماعية كتب عليها أسماء جميع الضحايا الذين تأكدت وفاتهم خلال الأحداث. ويواصل المجلس الاهتمام بمرافق المقبرة وتوسيعها، لتصبح فضاءا لذاكرة الأحداث الاجتماعية، يضم كل المعطيات والصور الخاصة عن هذه الأحداث.

5. مقبرة ضحايا الأحداث الاجتماعية بالناظور

12. يقوم المجلس بتنسيق مع السلطات المحلية لمدينة الناضور، بصيانة فضاء الذاكرة المخصص لضحايا أحداث الناضور والعناية بمحيط المقبرة المتواجدة وسط مقبرة المدينة.

13. نظم المجلس حفل إطلاق «وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده»، وذلك يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 بمقر أكاديمية المملكة بالرباط. ويهدف إطلاق الوحدة إلى الانكباب على النهوض بالتاريخ الحقوقي المغربي بكل روافده ودعم إعماله في المناهج والمقررات التعليمية، في أفق تفعيل استراتيجية واضحة ومتكاملة تعكس مسار التطور الذي يعيشه المشهد الحقوقي في المغرب والمساهمة في بناء الديمقراطية وانغراس حقوق الإنسان في الدولة والمجتمع. وتكون الوحدة آلية لدراسة مجالات وأشكال حفظ الذاكرة والاهتمام بالتاريخ الراهن، واقتراح توصيات لتفعيلها من طرف المؤسسات المعنية. وتشكل وحدة حفظ الذاكرة، المحدثة لدى الرئاسة، فضاء للتفكير والبحث الموضوعي في القضايا التي تهم التاريخ الراهن وامتداداته التي بقدر ما يمكن أن تعرقل، بشكل مباشر أو غير مباشر، تكريس دولة الحق والقانون، بقدر ما يمكن أن تكون، بالمقابل، منطلقات لتأصيل الممارسة الديمقراطية وفعلية حقوق الإنسان في الدولة والمجتمع.

ثانيا: في مجال جبر الأضرار الفردية

14. في مجال جبر الأضرار الفردية، تم إبرام اتفاقية التقاعد التكميلي، وإصدار المقررات التحكيمية وصرف التعويضات وتفعيل توصيات الإدماج الاجتماعي:

1. التقاعد التكميلي

15. وقعت رئيسة المجلس يوم الثلاثاء 4 ماي 2021، مع كل من رئاسة الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير، اتفاقية تهم تنفيذ إحدى التوصيات الخاصة بتسوية التقاعد التكميلي لفائدة 99 من بين الضحايا وذوي الحقوق، الذين سبق توظيفهم في القطاعين العمومي وشبه العمومي، وذلك بتمكينهم من تقاعد لا يقل عن خمسين بالمائة من دخلهم الشهري. ولتفعيل مضمون هذه الاتفاقية، قام المجلس بتجهيز ملفات الانخراط لفائدة 89 مستفيدا، منهم 31 منخرطا، انتقل المجلس للمدن التي يقيمون بها بكل من العيون والسمارة وكلميم والداخلة، لتسلم وثائق انخراطهم، مراعاة للقرب. كما تم الانتقال لمدينة مراكش، لتسلم وثائق انخراط مستفيد واحد، مراعاة لوضعه الصحي.

2. صرف التعويضات وتفعيل توصيات الإدماج الاجتماعي

16. قامت لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خلال سنة 2021، بدراسة الملفات التي توصلت بشأنها بالوثائق اللازمة وأصدرت مقررات تحكيمية لفائدة المعنيين بها. وقد أصدرت لجنة المتابعة خلال هذه السنة مائة وسبعة وأربعين (147) مقررا تحكيميا، نفذ منها خمسة وتسعون (95) مقررا لفائدة 198 مستفيدا بمبلغ إجمالي بلغ 16.519.296,00 درهم. كما استفاد أحد عشر مستفيدا من توصية الإدماج الاجتماعي بمبلغ 250 ألف درهم لكل واحد.

3. التغطية الصحية

17. تفعيلا لاتفاقية التغطية الصحية الموقعة بتاريخ 7 يوليوز 2007، بين الحكومة والمجلس والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، لفائدة ضحايا انتهاكات الماضي، تسلم المجلس من الصندوق، خلال سنة 2021، ثلاثين (30) بطاقة للتغطية الصحية سلمت لأصحابها. ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لبطائق التغطية الصحية الصادرة لفائدة الضحايا وذوي الحقوق منذ توقيع الاتفاقية إلى غاية 31 دجنبر 2021، 8826 بطاقة، يستفيد منها 19.824 مستفيدا(ة). وقد كلفت هذه البطائق الميزانية العامة للدولة، ما مجموعه 215.000.000,00 درهم.

4. التكفل بالحالات المستعجلة

18. في إطار العناية الخاصة التي يوليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لضحايا ماضي الانتهاكات، واصل المجلس خلال سنة 2021 التكفل الطبي بسبع (7) حالات استدعت أربعة وعشرين (24) تدخلا طبيا مستعجلا. وقد ساهم المجلس بمبلغ 69.349.31 درهم، لتغطية التكاليف غير المتحملة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (Cnops).

5. التواصل مع الضحايا وممثليهم وجمعيات المجتمع المدني

19. يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر بنيته الإدارية المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، استقبال الضحايا وعائلاتهم سواء مباشرة أو استقبال مكالماتهم الهاتفية أو استفساراتهم المرسلة عبر البريد أو البريد الإلكتروني. وقد تم التوصل بأزيد من 2100 طلب أو استفسار بما فيها استفسارات واردة من حالات سويت ملفاتها نهائيا.

20. كما واصل المجلس تواصله المباشر مع العائلات لاستكمال تجهيز ملفاتها التي تتطلب إصدار مقررات تحكيمية لفائدتها، بما فيها مساعدتها لتسوية بعض العراقيل القانونية.

21. وعملا بنفس المنهجية التي اتبعتها هيئة الإنصاف والمصالحة خلال ولايتها في علاقتها بجمعيات المجتمع المدني، ولتوصياتها المتعلقة بتنمية القدرات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وتنمية حرفية أطرها واعتبارها شريكا وضمان استمرارية هذه الشراكة وفعاليتها. واسترشادا بالمبادئ التوجيهية الواردة بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2010، في شأن العدالة الانتقالية وخاصة منها ما يهم التنسيق الفعال وإبرام الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني، عقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عدة اجتماعات مع مجموعة من جمعيات المجتمع المدني، وخاصة منها الجمعيات التي واكبت أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة و / أو لجنة متابعة تفعيل توصياتها. وقد تم خلال هذه اللقاءات، تقاسم المعطيات المتعلقة بتقدم تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ثالثا: حفظ أرشيف التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

22. فضلا عن المهام المرتبطة بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في المجالات المشار إليها أعلاه، واستنادا على توجيهات رئاسة المجلس بتثمين التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وحفظ أرشيفها، قامت الوحدة الإدارية للجنة المتابعة، بتنسيق مع مديرية التنظيم والمناهج والنظم المعلوماتية، بوضع تصور لتجميع مختلف الأنظمة المعلوماتية المنفصلة عن بعضها في نظام معلوماتي واحد. وإضافة مداخل جديدة تستجيب لحاجيات استخراج الإحصائيات اللازمة لتصنيف المجموعات وإعداد التقرير النهائي. وقد تمكنت لجنة المتابعة خلال عملية تطعيم قاعدة البيانات الجديدة بجميع المعطيات المتوفرة، من تنقيتها وإدخال المعطيات المتعلقة ب 4753 مستفيد من التعويض المادي لدى الهيئة المستقلة للتعويض لقاعدة البيانات. وستواصل لجنة المتابعة بتنسيق مع مديرية التنظيم والمناهج والنظم المعلوماتية، العمل من أجل مطابقة المعطيات المضمنة بقاعدة البيانات، بالمعطيات المتوفرة لدى باقي المتدخلين وخاصة منهم: رئاسة الحكومة وبريد المغرب والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

2022

في أرقام

194
عدد المقررات التحكيمية

30
عدد بطائق التغطية الصحية الصادرة

19.929
عدد المستفيدين من التغطية الصحية منذ بداية البرنامج إلى نهاية سنة 2022

24.507.448,50
المبلغ الإجمالي للتعويضات

1. تعد المنجزات المحققة خلال سنة 2022، في مجال تفعيل ما تبقى من برامج وتوصيات صادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، امتدادا للاستراتيجية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ 2019، باعتماد منهجية تروم إعادة ترتيب أولويات لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والرفع من وثيرة عملها واعتماد برنامج سنوي يتضمن أجرأة ما تبقى من التوصيات.

2. ويتضمن هذا التقرير ما تم إنجازه من مهام وبرامج من فاتح يناير إلى متم شهر دجنبر 2022، ومنها ا البرامج المرتبطة بحفظ الذاكرة وجبر الأضرار الفردية وتسوية بعض الملفات القانونية لذوي حقوق ضحايا الاختفاء القسري.

أولا: في مجال حفظ الذاكرة

1. تهيئة فضاء المعتقل السابق بتازمامارت

3. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنة الجارية، تتبع مختلف مراحل أشغال تهيئة المعتقل السابق بتازمامارت التي انطلقت منذ فبراير 2020. ومن أجل استكمال اللمسات الأخيرة للمركب ووضع تصور مندمج ومتكامل لضمان نجاعة تدبيره، عقد المجلس لقاءا بتاريخ 22 دجنبر 2022 بعمالة ميدلت، بحضور كافة القطاعات الحكومية المعنية، تميز بإطلاق مشاورات موسعة بهدف إيجاد الأطر المؤسساتية التي من شأنها تعزيز التكامل والالتقائية وتمكين فضاء الذاكرة من التحول الفعلي إلى مرتكز لتعزيز التنمية الإنسانية وفتح أفق متجدد للتمكين لفائدة النساء والشباب.

2. فضاء المعتقل السابق بأكدز

4. بنفس المنهجية التشاركية المعتمدة في تهيئة فضاء الذاكرة بتازمامارت، يتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع القطاعات الوزارية المعنية والسلطات المحلية، الإمكانات المتاحة لتمويل ترميم المعتقل السابق بأكدز وتهيئته كفضاء للذاكرة وجبر الضرر الجماعي للساكنة وتحويله من مركز سابق للاعتقال غير النظامي إلى نقطة جذب وتعزيز لمسارات التنمية السوسيو – اقتصادية المرتبطة ببرنامج تأهيل وتثمين القصور والقصبات.

5. ولتحديد الكلفة الإجمالية للتهيئة، قام وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتاريخ 28 فبراير 2022، مرفوقا بمهندس معماري مختص في ترميم وتهيئة فضاءات الذاكرة، بزيارة للمعتقل السابق بأكدز، تم خلالها، فحص والتحقق من عدد من المعطيات وتقييم كلفة ترميمه. ويسعى المجلس بالاستناد على هذه الدراسة، إلى تعبئة كل الشركاء من أجل توفير الموارد المالية لمباشرة أشغال ترميم وتهيئة الفضاء، وفق المعايير والقواعد العامة لترميم القصبات.

3. مدافن ضحايا الاختفاء القسري والأحداث الاجتماعية

6. بالموازاة مع اهتمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمراكز الاحتجاز السابقة وتحويلها لفضاءات للذاكرة وجبر الضرر الجماعي، يواصل المجلس جهوده من أجل إتمام وصيانة المدافن التي تضم رفات الضحايا، بكل من مقبرة ضحايا الاختفاء القسري بقلعة مكونة، ومقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء، ومقبرة ضحايا أحداث يناير 1984 بالناظور. حيث قام المجلس رفقة مهندس معماري مختص، بزيارة هذه المواقع وتحديد الحاجيات للصيانة حسب وضعية كل مقبرة، وذلك في أفق وضع مسار مندمج لفضاءات حفظ الذاكرة بمجموع التراب الوطني.

4. متحف الحسيمة

7. في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة وتثمين التاريخ المغربي بجميع روافده، واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال سنة 2022، بشراكة مع وزارة الداخلية والمجلس الإقليمي والمجلس البلدي ووزارة الثقافة بالحسيمة، الورش الخاص بإنشاء متحف الحسيمة، حيث عمل المجلس، على إعادة تأهيل البناية التي تم توفيرها لاحتضان المتحف.

8. ويستند إنجاز هذا المشروع إلى نتائج الدراسات المتحفية والسينوغرافية المنجزة من قبل المجلس، والتي حددت التوجهات الكبرى للمتحف والمواضيع التي سيتناولها وكيفيات تقديمها للزوار، وكذلك المعروضات والفضاءات التي ستخصص لذلك.

9. وسيساهم هذا المتحف، في تثمين المنتوج الثقافي للمنطقة من خلال الحفاظ على الموارد الثقافية وتعزيزها، ودعم البحث في التاريخ، وتيسير سبل العمل على إعادة ترميم وبناء الذاكرة المشتركة وتعزيز قيم الاعتراف المؤطرة بعمق وتنوع روافد الهوية المغربية بما يضمن تحرير الطاقات وتمنيع التماسك الاجتماعي وفتح أفق متجدد للتمكين، خاصة لفائدة النساء والشباب، ونشر المعرفة المتعلقة بالتراث المادي واللامادي.

5. دعم ملتقيات الضحايا لحفظ الذاكرة وتكريم فاعلين حقوقيين

10. مساهمة من المجلس، في دعم مبادرات الضحايا وعائلاتهم لحفظ الذاكرة الجماعية وتوثيقها وتكريم الفعاليات الحقوقية، ساهم المجلس خلال السنة الجارية في احتضان حفلين بفضاء معهد الرباط – ادريس بنزكري لحقوق الإنسان، تضمن الأول شهادات عن انتهاكات الماضي مع توزيع سير ذاتية لضحايا سابقين. في حين تضمن اللقاء الثاني، حفلا لتكريم فاعل حقوقي، وتقديم شهادات للتعريف بمساره النضالي والحقوقي على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا: مهام مرتبطة باستكمال التحريات

1. التحليل الجيني في ضوء التطورات العلمية والتقنية

11. بعد اطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان على التطور التكنولوجي الذي أصبح يسمح باستخراج الحمض النووي من عينات عظام متدهورة، قررت رئيسة المجلس ربط الاتصال بالمختبر الدولي وذلك لمواصلة التحليل الجيني على باقي العينات التي لم يكن من الممكن سابقا استخراج الحمض النووي منها لعدم توفر التجهيزات التقنية الكفيلة بذلك.

12. وبتنسيق مع المختبر الجيني الدولي، قام وفد مكون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة وخبراء من المختبر الجيني الوطني للشرطة العلمية ومصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بالدار البيضاء، والرباط بزيارة عمل المختبر الجيني الدولي بتاريخ 28 نونبر 2022، نوقشت خلاله آخر المستجدات المتعلقة بتقنيات الخبرة الجينية والإمكانات المتاحة لإخضاع عينات الرفات المتبقية لدى المختبر الدولي، للتحليل الجيني باعتماد آخر التطورات التقنية. وبعد التداول في الموضوع، قررت اللجنة العلمية، إخضاع عينتين من مجموع العينات المتبقية لعملية استخراج الحمض النووي، واتخاذ الموقف المناسب بالنسبة للباقي، على ضوء النتائج المحصلة.

13. وتندرج هذه المبادرة في متابعة تفعيل التوصية الرابعة عشر، الصادرة بالتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، والمتعلقة بمواصلة التحري لتحديد أماكن الدفن والاستجابة لحق العائلات في معرفة هوية رفات ذويها. وسبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن قام بالتوقيع على بروتوكول تعاون يوم 12 فبراير 2008 مع «وزارة العدل والمختبر الجيني التابع للدرك الملكي والمختبر الوطني للشرطة العلمية، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني. وتبعا

لمواد هذا البروتوكول، تم تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلين عن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» ووزارة العدل، ولجنة علمية مكونة من ممثلين عن المختبر الجيني التابع للدرك الملكي والمختبر الوطني للشرطة العلمية و«معهد الطب الشرعي»، بمستشفى ابن رشد الجامعي.

14. وكان المجلس الاستشاري سابقا، قد وقع بتاريخ 17 فبراير 2009 بروتوكول تعاون ثان مع مختبر جيني دولي، لتحديد هويات أربعة وأربعين (44) عينة من رفات مفترضة لضحايا انتهاكات جسيمة بالماضي. وقد أسفرت هذه العملية على تمكن المختبر الجيني الدولي من استخراج الحمض النووي من 35 عينة وإخضاعه للتحليل الجيني، في حين تعذر استخراج الحمض النووي من باقي العينات التي كان حمضها النووي متدهورا.

2. مواصلة استصدار شواهد الوفاة، ومساعدة العائلات على تجهيز الملفات بالوثائق اللازمة

15. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تواصله مع عائلات ضحايا، توفوا أثناء اختفائهم، ولم تصدر لفائدتهم مقررات تحكيمية، بسبب عدم تجهيز ملفاتهم بالوثائق اللازمة، ويعمل المجلس بتنسيق وثيق مع رئاسة النيابة العامة، على مساعدة العائلات المعنية من أجل تسهيل حل بعض المشاكل القانونية، بما فيها المرتبطة باستصدار أحكام قضائية بالوفاة وتقييدها بالحالة المدنية.

3. التفاعل مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار ومع اللجنة الأممية للاختفاء القسري

16. في إطار تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الآليات الأممية، خاصة ما يتعلق بالتجربة المغربية في مجال تسوية ملفات الاختفاء القسري، تفاعل المجلس إيجابا مع استقصاء المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، لتحديد الصعوبات التي واجهت آليات العدالة الانتقالية في التعامل مع ضحايا الاختفاءات المقترفة من قبل جماعات غير دولتية. وقد حرص المجلس على التعريف بالمقاربة المعتمدة لمعالجة هذا الملف والاجتهادات التي اعتمدها لضمان حقوق الضحايا وعائلاتهم.

17. كما تفاعل المجلس مع التقرير الحكومي المقدم إلى اللجنة الأممية للاختفاء القسري، بتقديمه لتقرير موازي، تضمن تقييما للتقدم المحرز في مجال القضاء على الاختفاء القسري، وكذا التحديات المطروحة على السلطات العمومية، في هذا المجال.

ثالثا: مهام مرتبطة بجبر الأضرار الفردية

1. صرف مستحقات التعويض والإدماج الاجتماعي

18. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر دجنبر من سنة 2022، صرف مستحقات التعويض والإدماج الاجتماعي، تفعيلا للمقررات التحكيمية التي أصدرها بعد تجهيز ملفات أصحابها بالوثائق اللازمة. وقد همت هذه المستحقات، التعويض والإدماج الاجتماعي ل 194 مستفيد(ة)، بمبلغ إجمالي بلغ 24.507.448,50 درهم. علما أن المجلس، سبق له خلال شهر ماي من نفس السنة، أن سلم مستحقات الإدماج الاجتماعي لفائدة 17 مستفيد(ة)، بمبلغ إجمالي بلغ 3.597.222,00 درهم.

2. التغطية الصحية

19. يهتم المجلس بشكل خاص، بالطلبات الواردة عليه، من ضحايا وذوي حقوق سبق أن صدرت لفائدتهم توصية بالتغطية الصحية، لكنهم لم يجهزوا ملفاتهم للحصول عليها. ومع تنامي الحاجة الملحة إلى التغطية الصحية، خاصة مع تفاقم المشاكل الصحية بسبب جائحة كورونا، ضاعف المجلس من اهتمامه، بالطلبات الواردة عليه للحصول على بطائق التغطية الصحية لمن يستحقها، حيت أصبحت معالجة هذه الملفات والتواصل مع أصحابها تتم بشكل شبه يومي، وفور تجهيز هذه الملفات، تتم إحالتها على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS). وتسليم البطائق لأصحابها فور التوصل بها. وقد وصل عدد المستفيدين من هذه البطائق مع نهاية سنة 2022، ما مجموعه 19.929 مستفيد (ة). بكلفة إجمالية تقدر ب 216.138.771,00 درهم.

20. ويتكفل المجلس الوطني، بتغطية المصاريف الطبية غير المتحملة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) بالنسبة لبعض الحالات المستعجلة والهشة، حيت تكفل المجلس بتغطية مصاريف ستة عشرة (16) تدخلا طبيا مستعجلا، بمبلغ 68.639,88 درهم.

3. التقاعد التكميلي

21. بموجب الاتفاقية الموقعة يوم الثلاثاء 4 ماي 2021 والمتعلقة بتسوية التقاعد التكميلي لفائدة 99 مستفيدا ومستفيدة من الضحايا وذوي الحقوق، الذين سبق إدماجهم بالوظيفة العمومية

بموجب ترخيص استثنائي، بعد أن تجاوزوا سن الأربعين، شرع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في صرف مستحقات التقاعد التكميلي لفائدة المنخرطين الذين أحيلوا على التقاعد، أو لفائدة ذوي الحقوق.

4. ملفات خارج الأجل

22. يتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية مجموعة من الضحايا يعانون من الهشاشة، سبق لهم أن وضعوا ملفاتهم خارج الأجل المحدد في النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ويعمل المجلس مع السلطات العمومية، من أجل إيجاد حلول ملائمة لهذه الفئة من الضحايا.

رابعا: تعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

23. في إطار تقوية قدرات الجمعيات وترصيد التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، وتفعيلا للمبادئ التوجيهية الواردة بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2010، بخصوص التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني وإبرام الشراكات معها، قدم المجلس الوطني دعما ماليا بغلاف مالي قدره 850.000,00 درهم، لدعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني المشتغلة على الذاكرة والتاريخ المغربي بكل روافده. وستواصل الجمعيات التي استفادت من دعم المجلس، تفعيل مشاريعها خلال الأشهر الأولى من السنة المقبلة، باحترام تام لما جاء في الاتفاقيات المبرمة معها.

خامسا: تثمين التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

1. تطعيم قاعدة البيانات بالمعطيات والبيانات المتضمنة بالملفات

24. واصلت الوحدة الإدارية للجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تحيين قاعدة البيانات المخصصة لتخزين البيانات المتعلقة بملفات ضحايا ماضي الانتهاكات وذوي حقوقهم، بالمعطيات المتعلقة بكل ملف وإدماج نسخ رقمية للمقررات التحكيمية بما فيها المقررات الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض.

2. التنسيق مع مؤسسة أرشيف المغرب في عملية إنجاز النسخ الرقمية للمقررات التحكيمية

25. تفعيلا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بحفظ الأرشيفات الوطنية، سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 24 يوليوز 2017، أن قام بتسليم جزء من النسخ الورقية لأرشيف العدالة الانتقالية لمؤسسة أرشيف المغرب، وقد تمكن المجلس خلال السنة الجارية اعتمادا على موارده البشرية، وتجهيزاته وبتنسيق مع مؤسسة أرشيف المغرب، من القيام بإنجاز نسخ رقمية للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تنفيذ توصياتها، وللمقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض التي سلمت دون نسخها كما هو منصوص عليه في القانون، وسيواصل المجلس خلال السنة المقبلة، مواصلة إنجاز نسخ رقمية لما تبقى من الأرشيف الورقي المسلم لمؤسسة أرشيف المغرب.

2023

في أرقام

168.086.644

مبلغ تعويضات الضحايا وذوي الحقوق خلال الولاية الحالية

1196

مستفيدا من التعويضات خلال الولاية الحالية

9097

بطاقة صحية منذ 2007

1393

تدخلا طبيا استعجاليا لفائدة الضحايا منذ 2004

217.983.722

تكلفة التغطية الصحية

7.840.978

تكلفة التدخلات الطبية

30.872.211

تكلفة التقاعد التكميلي

99

مستفيدا من التقاعد التكميلي

39.110.000,00

مبلغ مخصص للمستفيدين من الإدماج الاجتماعي خلال الولاية الحالية

164

مستفيدا من الإدماج الاجتماعي خلال الولاية الحالية

454.760.000

المبلغ الإجمالي المخصص للمستفيدين من الإدماج الاجتماعي منذ 2004

1370

عدد المستفيدين من الإدماج الاجتماعي منذ 2004

55.628.221,62

المبالغ المالية المرصودة لتهيئة فضاءات الذاكرة

2.068.651.503

المبلغ الإجمالي للتعويضات في إطار العدالة الانتقالية

27.723

مستفيدا من التعويضات المالية منذ إنشاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض

1. بادرت رئاسة المجلس إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات منذ بداية الولاية الحالية، أهمها، استمرار المجلس في تحمل مسؤولياته في مواصلة تتبع تفعيل ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإعادة هيكلة لجنة متابعة تفعيل توصيات الهيئة، وإنشاء وحدة لدى رئاسة المجلس لحفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده، والانكباب على تجاوز الصعوبات التي حالت دون إتمام ما تبقى من توصيات وما ترتب عن ذلك من تأخر في إتمام تفعيل المهام والبرامج التي تهم التعويض وتهيئة فضاءات الذاكرة وحفظ أرشيف الهيئة. كما تم وضع خطة عمل بهدف خلق دينامية جديدة والرفع من وتيرة تفعيل ما تبقى من التوصيات والتقدم في التدابير الممهدة لإتمام المهام الموكولة للجنة المتابعة.

2. ويتضمن هذا الجزء من التقرير ما تم إنجازه من مهام وبرامج ما بين سنتي 2019 و2023، ومنها البرامج المرتبطة بحفظ الذاكرة والأرشيف وجبر الأضرار الفردية واستكمال التحريات وتسوية بعض الملفات القانونية لذوي حقوق ضحايا الاختفاء القسري.

أولا: مهام مرتبطة باستكمال التحريات

1 - استصدار شواهد وفاة جديدة، ومساعدة العائلات على تجهيز الملفات بالوثائق اللازمة

3. قدم المجلس لرئاسة النيابة العامة معطيات توصلت إليها لجنة تفعيل التوصيات من خلال التحريات التي قامت بها مع مجموعة من الضحايا تأكدت وفاتهم أثناء احتجازهم. وقد توصل المجلس خلال هذه السنة، ب32 شهادة وفاة، تخص مجموعة من ضحايا الاختفاء القسري. وتسمح هذه الشواهد للعائلات المعنية بتسوية العديد من المشاكل القانونية العالقة وكذا تجهيز ملفاتهم لدى لجنة المتابعة بالوثائق الضرورية لتحديد ذوي الحقوق. ويسمح القانون المغربي في حالة عدم التصريح بالوفاة داخل أجل شهر من تاريخ وفاة أي شخص، لأي جهة تتوفر على معطيات بخصوص الوفاة، أن تتقدم بطلب إلى رئاسة النيابة العامة قصد إصدار حكم تصريحي بالوفاة.

2 - مواصلة اعتماد الخبرة العلمية والتطور التكنولوجي لتحديد هويات الرفات

4. تابع المجلس لدى المختبر الجيني الدولي إخضاع عينات عظام من رفات مفترضة لضحايا سبق تسليمها للمختبر قصد إجراء التحاليل الجينية عليها وتحديد هويات أصحابها، وتعذر ذلك

بسبب تدهورها. وحين علم المجلس بالتطور التكنولوجي الذي أصبح يسمح بإمكانية استخراج الحمض النووي من عينات عظام متدهورة، بادر ت رئاسة المجلس إلى تشكيل لجنة ضمت ممثلين عن لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ورئاسة النيابة العامة وخبراء من المختبر الجيني الوطني للشرطة العلمية ومصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بالدار البيضاء. وتوجهت اللجنة إلى مقر المختبر الجيني الدولي بتاريخ 28 نونبر 2022، من أجل إخضاع عينتين من مجموع العينات المتبقية لدى المختبر الدولي لعملية استخراج الحمض النووي. وقد كانت النتائج الأولية المتوصل بها في يوليوز 2023 إيجابية سمحت بمواصلة استخراج الحمض النووي لباقي العينات المتبقية المشابهة. وتأتي هذه المبادرة تفعيلا لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة بمواصلة التحري لتحديد أماكن الدفن والاستجابة لحق العائلات في معرفة هوية رفات ذويها.

ثانيا: تنفيذ برامج جبر الضرر الفردي

1 - إصدار مقررات تحكيمية جديدة وتفعيل قراراتها وتوصياتها

5. عقدت رئاسة المجلس الوطني خلال الولاية الحالية، عدة لقاءات مع مسؤولين بالقطاعات المعنية من أجل توفير الاعتمادات المالية المقررة للتعويض، أسفرت عن تسوية مجموعة من الملفات سبق أن صدرت بشأنها مقررات تحكيمية قبل سنة 2018 دون أن يتم تنفيذ قرراتها القاضية بالتعويض وتوصياتها بجبر باقي الأضرار. وأسفرت هذه المجهودات عن تنفيذ مقررات التعويض والإدماج الاجتماعي بين الفترة الممتدة بين 2019 و2022، لفائدة 1092 مستفيدا (ة)، بمبلغ 156.683.644,50درهم. وخلال سنة 2023، توصل المجلس من رئاسة الحكومة بالاعتمادات المالية المخصصة لفائدة 104 مستفيد (ة) والبالغة 00, 11.403.000 درهم. وبذلك يكون مجموع مبالغ التعويضات المسلمة للضحايا ولذوي الحقوق خلال الولاية الحالية 168.086.644,50درهما، استفاد منها 1196 مستفيدا ومستفيدة.

6. وبخصوص الملفات المتبقية والتي تتطلب استكمال وثائق ذوي الحقوق، والبالغة 134 ملفا، فقد أنهت لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إصدار مقرراتها التحكيمية وتحديد الكلفة المالية الإجمالية للتعويض والبالغة ,00116.920.000 درهم.

2 - مواصلة تفعيل اتفاقية التغطية الصحية، لفائدة الضحايا وذوي الحقوق

7. واصلت لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إعداد ملفات التغطية الصحية للضحايا ولذوي الحقوق الذين يستحقونها، وفق ما تضمنته اتفاقية التغطية الصحية المبرمة بين الحكومة والمجلس والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، لفائدة الضحايا وذوي حقوقهم. وتُمكن بطائق التغطية الصحية، التي يستفيد منها الضحايا وذوي الحقوق، الاستفادة من الخدمات الطبية التي يقدمها نظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO)، بشكل مجاني بغض النظر عن التنقيط المبرمج ضمن السجل الاجتماعي الموحد. وتتولى الحكومة تسديد كلفة التغطية الصحية من الميزانية العامة للدولة. وقد تم تسليم 57 بطاقة خلال هذه السنة.

8. وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من الضحايا وذوي الحقوق من بطائق التغطية الصحية منذ 5 يوليوز 2007، تاريخ توقيع الاتفاقية المبرمة بين الحكومة والمجلس والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، لحد نهاية 2023، 9097 بطاقة بمبلغ إجمالي قدره حوالي 217.983.722,00 درهما.

9. كما تحمل المجلس التكاليف الطبية غير المتحملة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (Cnops) تهم حالات تطلب استشفاؤها إجراء عمليات جراحية مستعجلة، حيث تكفل المجلس خلال الولاية الحالية منذ 2019 إلى الآن بتغطية مصاريف 105 تدخلات طبية مستعجلة بكلفة بلغت 917.549،47 درهم. ليصل بذلك عدد التدخلات الطبية الاستعجالية، منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، 1393 تدخلا طبيا، بكلفة إجمالية بلغت 7.840.978,00 درهما.

3. الإدماج الاجتماعي والتقاعد التكميلي

10. استفاد من الإدماج الاجتماعي خلال الولاية الحالية للمجلس، ما مجموعه 164 مستفيدة ومستفيدا، بمبلغ إجمالي قدره 39.110.000،00 درهم. كما تمكن المجلس من تسوية ملف التقاعد التكميلي لفائدة 99 من الضحايا أو ذوي الحقوق، سبق لهم أن استفادوا من ترخيص استثنائي سنة 2011، سمح لهم بالتوظيف في القطاعين العمومي وشبه العمومي، بالرغم من تجاوزهم سن الأربعين سنة أثناء توظيفهم. وقد تبين فيما بعد، أن معاشهم بعد الإحالة على التقاعد لن يصل لنصف أجرهم الشهري. ولتجاوز هذا الإشكال، تم التوقيع يوم الثلاثاء 4 ماي 2021 بمقر رئاسة الحكومة بالرباط، على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ورئاسة الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير، تم بموجبها تمتيع المعنيين بتقاعد تكميلي يمكنهم من الحصول على راتب معاش لا يقل عن خمسين بالمائة من آخر أجر توصلوا به بعد إحالتهم على التقاعد. ويتوصل المعنيون بتقاعدهم التكميلي فور إحالتهم على التقاعد. وبلغت كلفة التقاعد التكميلي 30.872.211،00 درهم، حولت للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

11. وجدير بالذكر أن 1370 ضحية وذوي الحقوق استفادوا من صيغ مختلفة للإدماج الاجتماعي بناء على التوصيات الصادرة بالمقررات التحكيمية لفائدتهم منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، بكلفة إجمالية بلغت حوالي 454.760.000,00 درهم.

4 - تسوية الأوضاع القانونية

12. استجابة لطلب المجلس الموجه لرئاسة الحكومة بتسوية ما تبقى من حالات عالقة، صدرت لفائدة أصحابها توصيات بتسوية أوضاعهم الإدارية والمالية، عقدت اللجنة التقنية بالوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والقطاعات المعنية بهذه الحالات السبع (7) اجتماعات لتدارسها واتخاذ القرار اللازم بشأنها. كما أنجزت اللجنة المذكورة، بتنسيق مع لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تقريرا شاملا عن مجمل الحالات التي تمت تسويتها تفعيلا لما جاء بشأنها في المقررات التحكيمية.

13. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من تسوية الأوضاع الإدارية والمالية المطرودين من وظائفهم لأسباب نقابية أو سياسية، قد بلغ 502 مستفيد. ويتوفر المجلس على لوائح ل 888 مستفيدا(ة)، تمت تسويتها خلال فترة الوزير الأول السابق الراحل عبد الرحمن اليوسفي (رحمه الله)، بمبلغ قدره 248.307.000,00 درهم، وبذلك يكون عدد المستفيدين من تسوية أوضاعهم الإدارية والمالية 1390 شخصا من ضحايا الطرد لأسباب نقابية أو سياسية.

ثالثا: حفظ الذاكرة والأرشيف

1 - الاحتفالـــ باليوم العالمي للأرشيف

14. تفعيلا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الأرشيفات الوطنية واحتفاء باليوم العالمي للأرشيف، والذي يصادف 9 يونيو من كل سنة، استعرضت رئيسة المجلس أهم ما تم إنجازه خلال النصف الأول من سنة 2023، بتجميع 23.360 مقررا تحكيميا في 167 مجلدا، منها 5749 مقررا تحكيميا صادرا عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض و17611 مقررا تحكيميا صادرا عن هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تفعيل توصياتها، بالإضافة إلى

إنجاز نسخ رقمية ل 263 ملفا، لم يسبق تسليمها لأرشيف المغرب. كما واصلت الوحدة الإدارية للجنة متابعة تفعيل التوصيات عملها في هذا المجال حيث بلغ مجموع المقررات التحكيمية التي تم نسخ صور رقمية لها وتطعيم قاعدة البيانات بها، 18449، وتصنيف ونسخ 952 وثيقة من أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة، تسلمها المجلس من عضو سابق بها.

15. كما انكب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على معالجة وتبويب 3037 شريطا، (2198 شريط فيديو و839 شريط صوتي). وأسفرت عملية التصنيف على فرز 85% من هذه الأشرطة، تهم أنشطة هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة متابعة تفعيل توصياتها من جلسات استماع عمومية وجلسات مع شهود كبار وندوات وحوارات موضوعاتية وأشرطة تهم معتقلات غير نظامية. في حين تغطي الأشرطة الصوتية 87 % من أنشطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خاصة أشغال الدورات. وقد مكن هذا الجرد من تحديد الكلفة الإجمالية لتحويل هذا الأرشيف لوسائط رقمية وبرمجة ذلك حسب الإمكانات المتاحة والأولويات المسطرة.

2 - تهيئة فضاءات حفظ الذاكرة

16. اعتمد المجلس منذ سنة 2020 دينامية جديدة لتسريع إنجاز أشغال التهيئة ومنها تهيئة فضاء المعتقل السابق بتازمامارت وترميم المعتقل السابق بأكدز وتهيئته وإتمام مدافن ضحايا الاختفاء القسري والأحداث الاجتماعية وصيانتها وتهيئة مشروع متحف الحسيمة ودعم ملتقيات الضحايا وحفظ سيرهم الذاتية وتكريم فاعلين حقوقيين. اعتمد المجلس منذ 2020، مقاربة جديدة لتسريع وتيرة تهيئة فضاءات الذاكرة، تمثلت في تعبئة كافة القطاعات الحكومية والشركاء المعنيين بهذه البرامج وتعزيز سبل التكامل والالتقائية بينها. وسجل تقدم لافت في إنجاز التوصيات المتعلقة بحفظ الذاكرة ، حيث بلغ مجموع المبالغ المالية المرصودة لتهيئة فضاءات الذاكرة 55.628.221,62 درهما.

أ. تهيئة فضاء بتازمامارت

17. واصل المجلس خلال سنة 2023 تتبع المراحل الأخيرة لأشغال تهيئة فضاء بتازمامارت التي انطلقت منذ فبراير 2020. ويمكن حصر ما تم إنجازه خلال الولاية الحالية والالتزامات المعبرة عنها من قبل القطاعات المنخرطة في المشروع، فيما يلي:

- إنجاز المقطع الطرقي المؤدي لقرية تازمامارت والذي يربط قصر تازمامارت بالطريق الجهوية رقم 708 على طول 3,7 كلم بغلاف مالي يقدر ب 4 مليون درهم من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

- تخصيص 12 مليون درهم لدعم تهيئة فضاء تازمامارت وإنهاء اشغال التهيئة المبرمجة من طرف وزارة الإسكان؛
- خصصت وزارة الفلاحة مبلغ 18,3 مليون درهم من أجل استصلاح وزراعة حوالي 420 هكتارا من الأراضي المتاخمة لدوار تازمامارت، وذلك من خلال الرهان على توسيع مجال زراعة الأشجار المثمرة: الزيتون (50 هكتارا)، واللوز (50 هكتارا) وشجر الصبار (20 هكتارا) وزراعة الأعشاب الطبية (200 هكتار). كما التزمت وزارة الفلاحة بتمويل مشاريع مجالية صغرى مدرة للدخل لفائدة النساء والشباب (تربية الماعز / تربية النحل) ومساعدة الساكنة على التنظيم والتشبيك المهني بغية مرافقة ومواكبة المشاريع؛
- باشر قطاع الرياضة بناء ملعب للقرب متعدد الرياضات بقرية تازمامارت؛
- تكفلت وزارة الصحة ببناء مؤسسة صحية جديدة خارج فضاء المعتقل السابق وتجهيزها بتكلفة إجمالية تبلغ 900 ألف درهم؛
- التزمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببناء مسجد بقرية تازمامارت لفائدة ساكنة القرية؛
- أنجزت اتصالات المغرب شبكة تغطية الهاتف المحمول والأنترنت بالمنطقة كدعم عيني لتهيئة الفضاء.

18. ومن أجل إتمام اللمسات الأخيرة للمركب، قام المجلس بتنظيم زيارة ميدانية للورش بتاريخ 5 دجنبر 2023، وقف خلالها على الأشغال المتبقية، والمتمثلة في:

- وضع الولوجيات بمختلف المرافق بما في ذلك مركز الإيواء؛
- استكمال اللمسات الخاصة بفضاء الإيواء على مستوى النوافذ والخزانات؛
- إتمام أشغال الزنزانة النموذجية؛
- تشجير الفضاء ووضع أغراس على طول الممرات، ومواكبة السقي لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة؛
- وضع طوار لمختلف الممرات والمسالك داخل فضاء الذاكرة؛
- استصلاح وتنظيف الفضاء الداخلي من الحصى والأحجار وكل الشوائب؛
- ترميم المستودعات الآيلة للسقوط؛
- التشوير من المدخل الرئيسي للفضاء حتى آخر مرفق، بما في ذلك فضاء الذاكرة.

19. ويواصل المجلس دوره في تعبئة كافة القطاعات الحكومية المعنية بالمشروع، لتعزيز سبل التكامل والالتقائية بينها، ولضمان النجاعة في تدبير المركب السوسيو – ثقافي لمركز تازمامارت.

ب. فضاء المعتقل السابق بأكدز

20. يتابع المجلس مع القطاعات الوزارية المعنية والسلطات المحلية، الإمكانات المتاحة لتمويل ترميم المعتقل السابق بأكدز وتهيئته كفضاء للذاكرة وجبر الضرر الجماعي للساكنة، وجعله نقطة جذب وتعزيز لمسارات التنمية السوسيو – اقتصادية المرتبطة ببرنامج تأهيل وتثمين القصور والقصبات.

ج. مدافن ضحايا الاختفاء القسري والأحداث الاجتماعية

21. واصل المجلس صيانة المدافن التي تضم رفات الضحايا، بكل من مقبرة ضحايا الاختفاء القسري بقلعة مكونة، ومقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء، ومقبرة ضحايا قلعة مكونة . حيث قام المجلس رفقة مهندس معماري مختص، بزيارة هذه المواقع وتحديد الحاجيات لإكمال التهيئة أو إتمامها حسب وضعية كل مقبرة، وذلك في أفق وضع مسار مندمج لفضاءات حفظ الذاكرة بمجموع التراب الوطني. كما تمت تعبئة أكثر من 2842.707,6 درهم خلال سنة 2023 لإعادة تهيئة مدافن أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء ومقبرة ضحايا قلعة مكونة.

د. متحف الحسيمة

22. عمل المجلس خلال الولاية الحالية، على متابعة تنفيذ قرار تخصيص الباشوية السابقة لمدينة الحسيمة لإيواء متحف، تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بحفظ الذاكرة وتثمين التاريخ. وقد سبق لرئيسة المجلس أن وجهت بتاريخ 25 فبراير 2020، كتابا إلى مجلس جهة طنجة – تطوان- الحسيمة، من أجل تنظيم لقاء بالتعاون مع المجلس الإقليمي والمجلس البلدي ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، بصفتها مؤسسات شريكة، من أجل الوقوف على سير مشروع متحف الحسيمة.

23. وقد خصص النصف الأول من سنة 2023 لاستكمال الدراسات التقنية والمعمارية الخاصة بإنشاء متحف الحسيمة، بالإضافة إلى إنجاز دراسات جيو تقنية أخرى من أجل تحديد حالة البناية والأساسات التي سيقام عليها المشروع والتي ستنطلق، اعتمادا عليها، أشغال البناء وتهيئة وإعداد فضاءات المتحف ومواضيعه وعناصره المشهدية. ويرحب المجلس بالرسالة الجوابية لوزير الداخلية بخصوص الوضعية العقارية للقطعة الأرضية المخصصة للمتحف بعد مراسلة

رئاسة المجلس، مما سمح له بإيداع ملف طلب الترخيص بالبناء التي تمت الموافقة عليه من طرف الوكالة الحضرية بتاريخ 23 ماي 2023. أما النصف الثاني من سنة 2023 فقد خصص لتنفيذ الإجراءات الخاصة بتفويض تدبير إنجاز الشق الخاص بأشغال البناء والتهيئة لمقر المتحف للوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية ذات الاختصاص في هذ المجال، وفق الاتفاقية الموقعة بتاريخ 19 دجنبر 2023 بين المجلس والوكالة. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم تنفيذ أشغال البناء والتهيئة في مدة زمنية تمتد ل 18 شهرا، ابتداء من شهر مارس 2024، ترافقها عملية البحث وتجميع التحف والمواد التراثية التي ستشكل محتوى المتحف ومادة العرض وتنشيط المتحف. وتبلغ الكلفة الإجمالية المقدرة لإنجاز هذا المشروع 17.890.568،00 درهما، صرف منها بين 2019 و2023 مبلغ 9.911.732،00 درهما.

هـ. دعم ملتقيات الضحايا وحفظ سيرهم الذاتية وتكريم فاعلين حقوقيين

24. واصل المجلس دعمه لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني، وترصيد التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، خلال الولاية الحالية، بإبرام شراكات وفق برامج محددة لحفظ الذاكرة، ودعم انعقاد مؤتمراتها والمساهمة في تكاليف التكوين والمشاركة في المنتديات الدولية والإقليمية. وقد تجاوز المبلغ المالي المخصص لدعم برامجها مليون درهم. ويواصل المجلس دعم مبادرات الضحايا وعائلاتهم لحفظ الذاكرة الجماعية وتوثيقها، وقد تجاوز المبلغ المالي المخصص لدعم برامجها مليون 1.000.000)درهم). كما سيواصل دعم هذه البرامج خلال سنة 2024.

25. وتثمينا لحفظ ذاكرة الضحايا وعائلاتهم، سهر المجلس على تجميع سير ذاتية لضحايا الاعتقال والاختفاء القسري وكذا المراجع الببليوغرافية للكتابات التي لها علاقة بانتهاكات الماضي، حيث بلغ مجموع الإصدارات التي تم تبويبها 246 عنوانا، صدرت بين 1969 و2023. ويحمل كل عنوان اسم الكتاب وصاحبه وتاريخ صدوره ودار النشر ولغته والبلد الذي صدر فيه والترجمة، إن وجدت، وجنس الكتاب وصورة الغلاف. وسيساهم هذا العمل في تسهيل الوصول إلى هذه الكتابات من قبل الباحثين والمؤرخين لإغنائها واعتمادها في قراءة تاريخنا المعاصر.

26. وكان المجلس قد دعم ست (6) جمعيات بمبالغ مالية، بناء على طلب عروض مشاريع في مجال حفظ الذاكرة، من أجل إنجاز مشاريع تهم التأهيل الطبي والمساندة النفسية لضحايا حقوق الانسان، وتدخل الطب الشرعي في حفظ الذاكرة، وحفظ الذاكرة المجالية والمحافظة على الآثار، وحفظ الذاكرة المعتمد على مقاربة النوع الاجتماعي وحفظ الذاكرة بمساهمة الضحايا وعائلاتهم.

رابعا: تثمين التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

1 - تطعيم قاعدة البيانات

27. مكنت قاعدة البيانات التي أنشأها المجلس، خلال السنة الحالية، من ترتيب المعطيات المتعلقة بملفات ضحايا ماضي الانتهاكات وذوي حقوقهم، وتحميل 24.891 نسخة رقمية للمقررات التحكيمية بقاعدة البيانات، بما فيها المقررات الصادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض. وتسمح قاعدة البيانات الحالية من ضم مجموع التسويات التي استفاد منها ضحايا انتهاكات الماضي، وخاصة منها تسوية الأوضاع الإدارية والمالية لمجموع المطرودين والموقوفين لأسباب سياسية أو نقابية استنادا على رسالة الوزير الأول السابق، الراحل عبد الرحمن اليوسفي، والتي يبلغ عدد المستفيدات والمستفيدين منها ثمانمائة وثمانية وثمانون (888) مستفيدا، بمبلغ إجمالي قدره 248.307.000,00 درهم.

2 - المشاركة في المؤتمر القومي للعدالة الانتقالية بالسودان

28. شارك المجلس، بطلب من بعثة الأمم المتحدة، في أشغال المؤتمر القومي للعدالة الانتقالية بالسودان ما بين 14 و18 مارس 2023، وقد تميز هذا المؤتمر بمشاركة الآلية الثلاثية المكونة من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكاد وعدد من الخبراء الذين شاركوا في تجارب العدالة الانتقالية. وخلال هذا الملتقى قدم المجلس إضاءات بشأن تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، كما ساهم في تنشيط وإدارة حوار مفتوح مع مختلف الفرقاء السودانيين بهدف بناء رؤية ونموذج سوداني للعدالة الانتقالية.

3 - المشاركة في أشغال المنتدى الإفريقي للعدالة الانتقالية

29. احتضنت مدينة الرباط، من 12 إلى 14 شتنبر 2023، النسخة السابعة للمنتدى الإفريقي للعدالة الانتقالية، تحت شعار «حكامة دامجة وتشاركية، مساواة بين الجنسين، وعدالة اجتماعية واقتصادية بإفريقيا»؛ أشرف على تنظيمها هذه السنة بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن (PAPS) بمفوضية الاتحاد الإفريقي (CUA)، ومركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR). وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي تزامنت مع تنظيم المنتدى، والمتمثلة في إلغاء العديد من التظاهرات الوطنية والدولية بسبب زلزال الأطلس، فقد كللت أشغال المنتدى بالنجاح باعتراف من المنظمين.

4 - مواصلة التفاعل مع خبراء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وباقي الآليات الأممية

30. عقدت رئيسة المجلس بتاريخ 13 ماي 2023، جلسة عمل مع خبراء فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، استعرضت خلالها نتائج عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر أضرار الضحايا وجبر الضرر الجماعي للمناطق المتضررة من تواجد المعتقلات غير النظامية بها، وكذا برامج حفظ الذاكرة والتوصيات الاستراتيجية الكفيلة بتوفير ضمانات عدم التكرار من قبيل الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية. كما نبهت رئيسة المجلس خلال هذا اللقاء إلى عدم وضوح معايير فريق العمل في معالجة بعض الحالات واستحالة تطبيق المعايير المعتمدة عليها لاختلاف ظروف اختفائها وسياقات الأحداث المرتبطة بها.

31. وعلاقة باستقصاء المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، لتحديد الصعوبات التي واجهت آليات العدالة الانتقالية في التعامل مع ضحايا الاختفاءات المقترفة من قبل جماعات غير دولتية، حرص المجلس على التعريف بالمقاربة المعتمدة لمعالجة هذا الملف والاجتهادات التي اعتمدها لضمان حقوق الضحايا وعائلاتهم.

32. وسبق للمجلس أن تفاعل مع التقرير الحكومي المقدم إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بتقديمه لتقرير موازي، سجل فيه أسفه لتأخر الحكومة المغربية في تقديم التقرير الأولي بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي كان يجب تقديمه في شهر يونيو 2015. وتضمن التقرير الموازي للمجلس، نبذة عن السياق التاريخي لاعتماد الاختفاء القسري كأسلوب للصراع بين الفرقاء السياسيين، ودور حركة أمهات وعائلات المعتقلين في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتضامن مع ضحاياها وتعزيز صفوف الجمعيات المدنية والحقوقية من أجل الترافع لتشجيع الدولة على القطع مع التجاوزات التي عرفتها قضايا حقوق الإنسان في الماضي.

33. كما قدم التقرير الموازي، حصيلة العدالة الانتقالية في الشق المتعلق بالكشف عن الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء القسري وتقييما للتقدم المحرز في مجال القضاء على الاختفاء القسري وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بحفظ الذاكرة وضمانات عدم التكرار، وكذا التحديات المطروحة على السلطات العمومية، من أجل التعجيل بإصلاح مشروع القانون الجنائي والتنصيص على تجريم الاختفاء القسري.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵓⵎⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

التقارير السنوية حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

2023 - 2019

@CNDHMAROC

WWW.CNDH.MA
LIBRARY.CNDH.MA